ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

العملات الافتراضية المفهوم و الآثار

أ.المزوغـــــي علـــــيّ المزوغي تيبار *
باحث أكاديمي بمرحلة الدكتوراه ، الأكاديمية الليبية ، مدرسة الاستراتيجية والدبلوماسية.
eng.teebar@gmail.com

تاريخ الاستلام 3/2 / 2026م تاريخ القبول 11 / 5 / 2026م

Virtual Currencies: Concept and Implications

A. Al-Muzugi Ali Al-Muzugi Tibar *
Ph.D. Candidate, Libyan Academy, School of Strategy and Diplomacy.
eng.teebar@gmail.com

Summary :
emergence of virtual currency technology, with its profoundly serious and ambiguous implications, has sparked
widespread debate among economists and decision-makers, both locally and internationally, due to their differing perspectives and
views on the potential economic impacts—whether positive or negative—with some
believing it will significantly contribute to shaping a new global economy, while others believe that
its risks to the global economic system
outweigh their benefits .
Given
the undeniable reality of accelerating economic developments and the demands of international trade،
virtual currency technology has emerged to remove geographical constraints, and it is
toward the decentralization of economic transactions, moving toward a decentralized
role for intermediaries, through direct communication between buyer and seller, which constitutes
a modernisation of global trade, while noting the risks of using this technology

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

given its existence outside legal and institutional regulation.
Keywords: virtual currencies
،digital currencies, international economy, electronic currencies,

الملخـــــــــــص:

إن ظهور تكنولوجيا العملات الافتراضية ذات الأبعاد عميقة الخطورة والغموض، قد أثار جدلا واسعا بين الاقتصاديين و صناع القرار محليا و دوليا، باختلاف توجهاتهم و نظرتهم لما يمكن أن تحدثه من آثار على الواقع الاقتصادي، ايجابيا أو سلبيا ، بين من يرى أنها سوف تساهم بقوة في تشكيل اقتصاد عالمي جديد ، و بين من يرى أن مخاطرها على النظام الاقتصادي العالمي أكثر من فوائدها .

مع واقع لا يمكن انكاره في ظل تسارع التطورات الاقتصادية، و متطلبات التجارة الدولية، فإن تقنية العملات الافتراضية جاءت من أجل إزالة القيود الجغرافية، كما أنها تتجه حقيقة إلى إلغاء المركزية في التعاملات الاقتصادية، بالاتجاه نحو اللامركزية في دور الوسطاء ، من ناحية التواصل المباشر بين المشتري و البائع ، الأمر الذي يشكل تحديثا في مسار التجارة العالمية ، مع الإشارة إلى مخاطر استخدام هذه التقنية في ظل وجوده خارج التنظيم .القانوني و المؤسسي .

ـ **الكلمات المفتاحية**: عملات افتراضية ، عملات رقمية ، الاقتصاد الدّولي ، العملات الإلكترونية ، التجارة الدولية.

المقدمة:

من مسلمات الواقع الإنساني عموما التطور و التغيير ، وهو النتيجة الطبيعية لدورة الحياة البشرية و سمة التطور التي جبلت عليها ، بداية من الوجود الأول للإنسان و سعيه المتواصل نحو تطويع موجودات الكون لتسهيل حياته ، و من هنا جاء هذا التطور المتسارع في ايجاد وسائل اكثر سهولة و تداول يعتمد عليها في معاملاته المالية ، و التي ظهرت مؤخرا في ما يعرف بالعملات الافتراضية ، بكل ما يتضمنه المصطلح من تفاصيل شديدة الدقة و الغموض ، الأمر الذي يجعل الإنسان نفسه في حاجة ماسة و ضرورة ملحة لفهم تلك التفاصيل الدقيقة و شديدة الحساسية ، حتى يتمكن من استخدام هذا النوع من التقنية لخدمة مصالحه ، لا أن ينقلب الأمر عكسيا و تصبح هذه التقنية من اسباب تراجع مقومات الحياة الاقتصادية ، عندما تسيطر هي على الإنسان ، و يفقد هو امكانيات التحكم في مساراتها .

ومما لا شك فيه أن ظهور هذه التكنولوجيا ذات الابعاد عميقة الخطورة، قد أثار جدلا واسعا بين الاقتصاديين و صناع القرار محليا و دوليا ، باختلاف توجهاتهم و

نظرتهم لما يمكن أن تحدثه من آثار على الواقع الاقتصادي ، ايجابيا أو سلبيا ، بين من يرى أنها سوف تساهم بقوة في تشكيل اقتصاد عالمي جديد ، و بين من يرى أن مخاطرها على النظام الاقتصادي العالمي أكثر من فوائدها .

إشكالية البحث.

تتلخص إشكالية الموضوع محل الدراسة في طرح التساؤل الرئيس التالي: ما مدى تأثير العملات الافتراضية على النظام الاقتصادي العالمي ؟ و ماهي سبل تنظيم الاستخدام الأمثل لها بما لا يزعزع الاستقرار الاقتصادي العالمي؟

و حتى نتمكن من اقتفاء مسار المعلومات للحصول على الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يشكل إشكالية الدراسة، فإنه و لابد من طرح جملة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها :

1ـ ما المقصود بالعملات الافتراضية.

2 ـ ماهي ايجابيات تداول هذا النوع من العملات و ماهي سلبياتها ؟

3 ـ ما هي الآثار الآنية لتداول هذا النوع من العملات و كذلك الآثار بعيدة المدى على النظام الاقتصادي العالمي؟

4 ـ ما هي التحديات التي يفرضها تداول هذه العملات أمام آليات إدارة النظام الاقتصاد العالمي؟

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في هذا الجانب ، من ناحيتين ، إحداهما نظرية تبدو في ضرورة إيلاء الظواهر الانسانية الجديدة الاهتمام الكافي من البحاث و المتخصصين ، حتى يتم توفير المنظومة العلمية حول ما يستجد من ظواهر و متغيرات ، و لعل هذا الموضوع يحتاج فعليا لتقصي جوانبه و البحث في تفاصيله ، باعتباره طفرة تقنية ما زالت يكتنفها الغموض .

أما في الجانب العملي لموضوع الدراسة فإنه بلا شك يظهر في ما يمكن أن يظهر لنا من ايجابيات و سلبيات هذه التقنية الافتراضية، التي مثلها مثل أي حدث تقني سيأتي يوم و تفرض نفسها على المشهد الاقتصادي العالمي ، الأمر الذي يحتاج بلا شك استعدادات تواكب ما يمكن أن يحدثه التطور المتسارع الذي قد يعتري النظام الاقتصادي العالمي بسبب ظهور هذا النوع من العملات .

مناهج البحث المتبعة :

للوفاء بمتطلبات هذه الدراسة فإنه و لابد من حصر المناهج العلمية التي سوف يتبناها الباحث ، و لعل أهمها المنهج الوصفي للإحاطة بتفاصيل هذه التقنية و المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ ظهورها و المنهج التحليلي لسبر أغوار ما يمكن أن تحدثه من تطور ايجابي في المشهد الاقتصادي و انعكاسات سلبية لظهورها ، و المنهج النقدي للوصول إلى رأي راجح بين مختلف الاتجاهات الجدلية حول هذه التقنية .

خطة البحث :

المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية . والمبحث الثاني : أنواع العملات الافتراضية و الآثار المصاحبة لظهورها على الاقتصاد العالمي .

المبحث الأول ــ ماهية العملات الافتراضية:

انتقلت العملات الافتراضية من كونها فكرة جديدة إلى تطبيق عملي و خيار منافس للعملات التقليدية ، و أصبحت ذات تأثير مباشر في الاقتصاد العالمي ، و اتفاقا مع متطلبات البحث ، فإن معرفة ما يعنيه المصطلح الجديد هو بداية ما يجب أن نوليه بالاهتمام ، من خلال التقسيم التالي : ـ

المطلب الأول: تعريف العملات الافتراضية. والمطلب الثاني : نشأة و تطور العملات الافتراضية .

المطلب الأول ـ تعريف العملات الافتراضية:

يعرف علماء الاقتصاد النقود بأنها أي شيء يحظى بالقبول العام لأداء وظيفة الوسيط في التبادل ووحدة حساب، و مخزن للقيمة من خلال الزمن ، و يمكن بها لجميع الفاعلين الاقتصاديين إبراء الذمم و تسوية جميع الالتزامات ، و هنا نشير إلى أنه على مدى التاريخ الإنساني تطوّر شكل النقود من النقود السلعية إلى النقود المعدنية إلى النقود الورقية و نقود الودائع ، حتى وصل التطور الاقتصادي المتسارع إلى ما يعرف بالعملات الرقمية ، و انتشر استعمالها عالميا.(1)

العملات الافتراضية أو ما اصطلح على تسميتها ـ أيضا ـ بالعملات الرقمية أو العملات الالكترونية ، نستطيع القول أنها عملات افتراضية تتواجد حاليا في الاقتصاد العالمي بصورة رقمية دون أن يكون لها أي وجود مادي ملموس ، أي : أنه لا يمكن الوصول إليها أو استخدامها إلا عبر المحافظ الإلكترونية ، أو الأنظمة و الشبكات المخصصة لها عبر الانترنت ، بالمخالفة لما هو متعارف عليه من تداول للأوراق النقدية و العملات المعدنية ، ذات الخصائص المحددة و المعروفة ، و ذات

المواصفات المادية ، و التي لا يمكن استخدامها أو تداولها إلا بالحيازة الفعلية(2).
عرف البنك المركزي الأوروبي سنة 2012 العملات الرقمية الافتراضية بأنها: " نوع من النقود و غير خاضعة للتنظيم، يتم اصدارها عادة والتحكم بها من طرف مطوريها ويتم استعمالها و قبولها بين أعضاء فئة معينة من المجتمعات الافتراضية " (3)

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ بلا شك أن البنك المركزي الأوروبي قد اعتبر العملة الافتراضية نوع من النقود غير أنها يغيب في إصدارها و إدارتها الجهة المكلفة بها ، مما يعني عدم تحديد المؤسسة التي تصدر هذا النوع من النقود و تقوم بإدارة شؤونها ، فهي لا تخضع إلى أي شكل من أشكال التنظيم القانوني ، و يتداولها فئة محددة من جمهور المجتمع الافتراضي ، مما جعل هذا التعريف محل للنقد من ناحية اعتبارها نوع من انواع النقود و في نفس الوقت لا تتولى إدارتها أي جهة .(4)

و في 2015 عدل البنك المركزي الأوروبي تعريفه للعملة الافتراضية حيث استبعد في تعريفه الجديد للعملة الافتراضية صفة النقود ، و أكّد على أنها تمثيل رقمي للقيمة لا تتمتع بالقبول العام ، بل هي بديل للنقود في ظروف خاصة و من فئات خاصة ، بأنها " تمثيل رقمي للقيمة ، لا يصدرها بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة نقود الكترونية ، و التي في ظروف معينة يمكن أن تستخدم كبديل للنقود "(5)

و في نفس اطار البحث عن تعريف هذا النوع من العملات فإن الهيئة المصرفية الأوروبية في سنة 2014 ، وقد عرفت العملات الافتراضية بأنها : " تمثيل رقمي للقيمة لا يتم اصداره من قبل بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بالعملات الورقية و المعدنية، وتحظى بالقبول من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للدفع أو المتاجرة و التداول بها إلكترونيا ، و الجهات الفاعلة الرئيسية فيها هي المستخدمون ، المتداولون ، منصات التداول أو المنصات التجارية وموفرو المحافظ الإلكترونية _(6).

وما يمكن ملاحظته على هذا التعريف أنه قد أعطى للعملة الافتراضية صفة التمثيل الرقمي ، و لكنه لم يعترف لها بصفة النقد و اعتبرها وسيلة للدفع تحظى بالقبول الخاص عند من يتداولونها سواء كانوا اشخاص طبيعيين أم اعتباريين في المجال الافتراضي .

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن العملات الافتراضية تتميز عن غيرها من النقود الائتمانية بأنها توجد فقط في صورة رقمية و لها عدة أنواع حسب خصائصها ومتداوليها ، و ليس لها وجود مادي ؛ بل تخزّن على خادم ، و يتم اصدارها من قبل

مطـورو العمـلات الافتراضـية ولـيس لهـا علاقـة بالمؤسسـات الماليـة مثـل البنـوك المركزيـة ، الأمـر الـذي يجعلهـا خـارج إطـار التنظـيم ، بحيـث لا تخضـع للـدول والحكومـات ، انمـا يـتم تنظـيم تـداولها مـن طـرف مصـمميها ، فهـي خـارج اطـار القانون.(7)

المطلب الثانـــــــي ـ نشأة وتطور العملات الافتراضية:

اتفاقا مع سنة التطـور الإنسـاني ، و خاصـة فـي مجـال التكنولوجيـا الحديثـة ، و التـي كما سبق و اسلفنا ظهور نوع من العملات الافتراضية التي أصبحت محل جدل بين فقهـاء الاقتصـاد و كـذلك فقهـاء القـانون و الشـريعة – أيضـا- ، و فـي اطـار دراسـة وجودها و مدى تأثير هذا الوجود على الاقتصاد العالمي، كان ولابد أن يتدرج سياق البحث من المفهوم إلى تاريخ نشأة هذا النوع من العملات ، حتى يستكمل العمل العلمي جوانب اشكاليته .

كانـت البدايـة سـنة 1998 قبـل ظهـور العمـلات المشـفرة ، مـن خـلال ورقـة قـدمها مهندس الكمبيوتر وي داي ، نـاقش فيهـا فكـرة العملـة الرقميـة ، مـن ناحيـة أنـه يمكـن ارسالها مع مجموعة من الأسماء المستعارة الرقمية التـي تكون بمنـأى عن المتابعـة و الرقابة ، تلا ذلك جاءت محاولة أخرى في نفس السنة تحت اسم Bit Gold من قبل رائد سلسلة الكتل نيك زابو ، التي ناقش فيها انشاء عملة رقمية لا مركزية .

الفكرتـان لـم يـتم اطلاقهمـا رسـميا لعـدة اسـباب لعـل اهمهـا عـدم كفـاءة النظـام المـالي التقليدي لاستيعاب الفكرة ، مثل عدم وجود المعدن اللازم لإنشاء العملات المعدنية ، و رغم ذلك نستطيع القول انهما كانا جزءا من الإلهام وراء بتكوين .(8)

ومن هنا ظهرت العملات الافتراضية في صورة البتكوين (Bitcoin) سنة 2007 علـى يد شـخص مجهول تحت اسم مستعار هو "ساتوشـي ناكـاموتو " ، الـذي طـرح فكرتـه المتعلقـة بالعملـة الافتراضـية فـي بحثـه الورقـة البيضـاء المسماة بتكوين نظـام الكتروني من نظير لنظير ، الذي قام بنشره سنة 2008 ، مقدما التأسيس لنظـام نقدي جديد بهدف طرح نظام اقتصادي عالمي جديد ، مضمون فكرة هذا الطرح أن العملة المقترحة تقوم على مبدأ التعامل المباشر بين المستخدمين بطريقة الند للند ، و الذي يعرف بأنه مصطلح تقني مفاده التعامل المباشر بين طرفين دون الاستعانة بطرف و سيط ، مثل البنوك و المؤسسات المالية التي تتقاضى رسوما على تحويل الأموال ، أي أن معـاملات هـذا النـوع مـن العمـلات تكـون مجهولـة لا يمكـن لأي جهـة متابعتهـا أو مراقبتها أو الاطلاع على حركتها .

وقد تم الإعلان عن الموقع الرسمي لهذا النوع من العملات سنة 2008 ، و في عام 2009 تم انتاج خمسين بتكوينا من خلال ما عرف بالتعدين ، ثم في عام 2010 تم إنشاء أول سوق الكتروني لعمليات صرف البتكوين مقابل العملات العالمية مثل الدولار و غيره ، حيث كانت عملية الشراء الأولى لقطعة بيتزا مقابل عشرة آلاف بتكوين ، تلاها عمليات شراء .(9) ، و بالتالي نستطيع تلخيص مراحل نشأة و تطور العملات الافتراضية في الآتي: -

1- في التسعينيات كانت المحاولات الأولى للنقود الرقمية مثل إي كاش E-cash التي ابتكرها ديفيد تشاوم عام 1983 ، و طبقت عبر ديجي كاش سنة 1995 ، ثم ظهر بعد ذلك الذهب الالكتروني سنة 1996 .

2- ظهور النظام النقدي من بتكوين من نظير إلى نظير على يد ساتوشي ناكاموتو سنة 2008

3- بعد نجاح البتكوين ظهرت العملات المشفرة مثل لايتكوين و "XRP" سنة 2013

4- من 2010 و حتى اللحظة ، ظهرت منصات التداول مثل Bitcoin Market،

5- ـ اعتماد السلفادور للبيتكوين كعملة قانونية سنة 2021

الخلاصة أن العملات الافتراضية تعرف بأنها تمثيل رقمي للقيمة لا يصدر عن بنك مركزي و تستخدم للمضاربة و التبادل .(10)

المبحث الثاني ـ أنواع العملات الافتراضية و الآثار المصاحبة لظهورها على الاقتصاد العالمي :

في اطار السياق البحثي حول ماهية العملات الافتراضية و تأثير ظهورها على الاقتصاد العالمي ، كان و لابد النظر في أنواع العملات الافتراضية ، التي سبق و أن اثبت البحث أنها أصول رقمية تصدرها جهات خاصة أي جهات غير حكومية ، و أنها تستخدم للتبادل و التمثيل الرقمي للقيمة عبر الانترنت .

فما هي أنواع العملات الافتراضية ؟ و ما آثارها على الاقتصاد العالمي ؟

نتناول الإجابة على التساؤلات السابقة في الجزئية اللاحقة ، وفقا للتقسيم المنهجي التالي : -

المطلب الأول أنواع العملات الافتراضية ، والمطلب الثاني : العملات الافتراضية و الاقتصاد العالمي" المميزات و المخاطر و الآثار"

المطلب الأول ـ أنواع العملات الافتراضية:

إن العملات الافتراضية و كما سبق و أشرنا هي تمثيل رقمي للقيمة ، بتفسير أكثر

وضوحا ، فهي بدلا من أن يكون لها شكل مادي ، كما هو متعارف عليه في الأوراق النقدية ، فإنها ذات خصوصية مختلفة ، بحيث يتم تخزينها و تبادلها عبر تطبيقات مخصصة للهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر ، كما يمكن أن تظهر في صورة رموز الألعاب أو العملات المشفرة أو العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية ، و يمكن تداولها عبر شبكات آمنة و مخصصة أو عبر الانترنت المفتوح ، و هي غير خاضعة للتنظيم القانوني ، الأمر الذي يجعل مسألة تخزينها و انفاقها محملة بالخطورة (11).

وفيما يتعلق بأنواع العملات الافتراضية ، فإنها نتيجة لعدم وجود تنظيم قانوني يضبط اصدارها انتشرت و تزايدت ، غير أنه و بالاعتماد على مسلمة التقسيم في امكانية تحويل العملة الافتراضية إلى مال أو عدم إمكانية ذلك ، فإنه يمكن حصر أنواعها في الآتي : -

أولا ـ عملات افتراضية مغلقة :

جاءت هذه التسمية من عدم امكانية تحويل العملة الافتراضية إلى أموال حقيقية ، ذلك أن دورها في هذا النوع أي المغلقة منها ينحصر في المعاملات في الأغراض الافتراضية بالنسبة لمتداوليها في المجتمعات المغلقة فقط ، ذلك أن هذا النوع يمكن فيه تحويل العملة النقدية إلى عملة افتراضية و لا يمكن فعل العكس ، و لها تسميات أخرى مثل العملة الافتراضية غير القابلة للتحويل و العملة ذات الدائرة المغلقة .

و من أمثلة هذا النوع من العملات الافتراضية المغلقة ، عمليات شراء الألعاب والتطبيقات و المتاجر الإلكترونية ، حيث أن الخدمات والأشياء التي يتم شراؤها في تلك التطبيقات و الألعاب يمكن مبادلتها بخدمات و أشياء أخرى في اطار نفس التطبيق أو اللعبة دون أي ضرائب ، و الحصول بالتالي على العملة الافتراضية عن طريق تحويل الأموال إليها و لا يمكن تحويلها هي إلى مال حقيقي .(12)

ثانيا ـ عملات افتراضية مفتوحة .

وهي العملة الافتراضية التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عن طريق استخدام الأجهزة المتخصصة لتحويل العملة الافتراضية إلى عملة نقدية ، مثل الصراف الآلي، و لعل أبرز اشكالها المتداولة في الأسواق ، البتكوين ، باعتباره أول عملة افتراضية و أشهرها ، و تلاها ظهور العديد من العملات في الظهور و بنفس الطريقة التي ظهرت بها البتكوين ، و تقوم فكرة هذا النوع من العملات الافتراضية على برمجيات مفتوحة المصدر يمكن من خلالها مراجعة الشفرة البرمجية في أي وقت و من طرف أي شخص ، و يعتمد هذا النظام على مبدأين اساسيين في تداولها ، هما المبدأ الأول

التواقيع الإلكترونية للتحكم في الملكية ، و المبدأ الثاني منع استخدام نفس العملة في أكثر من عملية شراء لحماية البائع ، عن طريق ما يسمى تقنية الند للند التي سبقت الإشارة إليها آنفا ، التي يتم بها الاحتفاظ بتسجيلات كاملة تسمى كتل ، تتضمن تاريخ العملة و المعاملات التجارية التي مرت بها في قواعد بيانات لا يمكن تغييرها في كل كمبيوتر على الشبكة العنكبوتية و تتشارك هذه الكتل مع بعضها على شبكة البتكوين ، الأمر الذي يحتاج إلى شبكات انترنت عالية الجودة و ضخمة و برامج تشغيل و تخزين المعلومات على الويب مثل برامج التعدين المجاني .كما أن هناك انواع أخرى من هذه العملة مثل عملة لايتكوين و عمل ريبل ، و عملة داش و عملة إيتيريوم ..... الخ (13) .

المطلب الثاني ـ العملات الافتراضية و الاقتصاد العالمي ـ المميزات و المخاطـــر و الآثار:

إن المتغيرات عموما لابد و أن تلقي بظلالها على جوانب الحياة في الإطار المحلي و الدولي ، و هذه الظلال بالنسبة لأي تحديث قد يمس الجانب الاقتصادي ، قد تظهر له مميزات و أيضا سلبيات ، و فيما يتعلق بالعملات الافتراضية باعتبارها تقنية حديثة لها مزايا و أيضا عيوب يمكن سردها بشكل مبسط في : ـ

أولا ـ مزايا العملات الافتراضية :

إن التقنية بصورة عامة و العملات الافتراضية على وجه الخصوص لابد و أن تكون لها فوائد جاءت من اتجاه مخترعها في مكابدة العمل لإظهارها على ساحة الواقع ، و بالنسبة للحالة محل الدراسة فإن تقنية العملات الافتراضية نستطيع القول أنها جاءت من أجل إزالة القيود الجغرافية ، كما أنها تتجه حقيقة إلى إلغاء المركزية في التعاملات الاقتصادية ، بالاتجاه نحو اللامركزية في دور الوسطاء ، من ناحية التواصل المباشر بين المشتري و البائع .

و يمكن عن طريق هذه التقنية الحديثة و المتطورة برمجة بعض العملات الرقمية لإتمام المعاملات في شكل مثلا العقود الذكية ، مثل الاحتفاظ بالأموال في حسابات إيثيريوم عن طريق سلسلة كتل الضمان و تحريرها دون تدخل بشري ، كما أنها مستودعات رقمية للقيمة و يمكنها اسناد قيمة لمجموعات مختلفة من الأشياء ، من رموز الألعاب إلى الأعمال الفنية(14)

ثانيا ـ عيوب العملات الافتراضية :

فيما يتعلق بمسألة سلبيات و عيوب هذه التقنية الحديثة ، و المتمثلة في العملات

الافتراضية ، فإنها بلا شك قد تكون هدف للمتسللين ، بحيث قد تستخدم في عمليات الاحتيال ، مثل بيع رموز لا قيمة لها لشبكات افتراضية ، مثلما ما حدث في عروض العملات الأولية (ICOs) التي حازت شعبية بعد ارتفاع اسعار العملات المشفرة ، حصلت فيها عمليات احتيال .

كما أن العملات الافتراضية لا توفر أي حماية قانونية ، ذلك أنها لا تخضع للتنظيم الحكومي ، و أن الكيانات الخاصة التي تصدرها تفتقر إلى التنظيم ، مما يجعلها دائما محل للخطر و بالتالي الحذر الشديد لمن يتداولها فهي خارج إطار القانون ، أضف إلى ذلك أن العملات الافتراضية ذات القيمة السوقية قد تخضع لتقلبات شديدة في الأسعار(15) .

ثالثا ـ انعكاس ظهور العملات الافتراضية الاقتصاد العالمي:

إن ظهور أي تقنية جديدة لابد و أن يكون له تأثير على مناحي الحياة البشرية، غير أن مدى التأثير قد يبدو واضحا في جانبا أكثر منه في جانبا آخر، و فيما يتعلق بالعملات الافتراضية باعتبارها ثورة في النظام المالي و الاقتصادي، كما سبق و اشرنا لما تحدثه من سرعة في المعاملات و قلة في تكاليف الوسطاء ، مع ما يمكن أن ينتج عنها من محاذير و مخاطر قد تظهر في تقلبات الاسعار ، الأمر الذي يهدد الاستقرار المالي ، كما أنه و نتيجة لطبيعتها يظهر أثرها على مسألة إضعاف سيطرة البنوك المركزية على السياسة النقدية ، و ما يختبئ في تفاصيلها من مخاطر تنظيمية و أمنية .

وتظهر آثار العملات الافتراضية في تأثيرها على العملة النقدية ، من ناحية تأثيرها على عرض النقود ، ذلك أنه قد بشكل انتشارها على العرض الكلي للنقود على الصعيد الدولي ، من ناحية أنها سوف تعطي فرص لوسائل تبادل إضافية على الصعيد الدولي ، بالإضافة إلى الموجود في الواقع الدولي ، مثل العملات الوقية ، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم العالمي ، أضف إلى ذلك أنه ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود ، من ناحية الطبيعة الخاصة للعملات الافتراضية و آلية تداولها .

كما نشير هنا إلى تأثيرها على السياسة النقدية للدولة و هي التي بحكم طبيعتها تقع خارج اطارها ، بحكم أنها خارج التنظيم ، فوجودها سوف يضخم حجم النقود المتداولة التي تقع خارج النظام المصرفي و خارج السياسة النقدية عموما ، مما قد ينتج عنه عزوف عن طلب النقود القانونية ، نتيجة للسرعة المتوفرة في العمليات

الالكترونية بواسطة العملات الافتراضية ، الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على البنوك المركزية في اعداد سياساتها النقدية ، و خاصة في دور هذه البنوك في الرقابة و توجيه الائتمان ، الأمر الذي اختلفت حول ممارسته الآراء بالنسبة للعملات الافتراضية ، و مدى فاعليته بالنسبة لها ، باعتباره من ادوات السياسة النقدية ، الأمر الذي قد يضطر البنوك المركزية إلى ابتكار وسائل تتناسب مع التطورات التقنية المتسارعة التي يرى البعض أنها مهمة و منتجة أكثر من النظم التقليدي فيما يتعلق بأهمية النقود الإلكترونية الأمر الذي يتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية الدولية و انماطها المتسارعة ، كما أن وجودها خارج اطار الرقابة قد يجعل تأثيرها فاعلا ، من ناحية تأثير ذلك على حجم الإيرادات الضريبية ، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي و الجمركي و يعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي .

بينما يرى اتجاه آخر من الباحثين أن آثار انتشار العملات الافتراضية لن يكون واسعا و ملحوظا و ستبقى في اطارها الضيق ، نتيجة لمحدودية قبولها مقارنة بالنقود القانونية ، مما يضعف تأثيرها على السياسة النقدية ، و لا نغفل الاتجاه الرسمي الذي يسجل موقفا رافضا للعملات الافتراضية بسبب محاذيرها و غياب تنظيمها القانوني ، و غياب الرقابة الذي يؤثر على استقرار الأسواق المالية نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف السلطات النقدية ، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي و الذي يتم فيه ايجاد و تبادل السلع و الخدمات و الاقتصاد المالي المعتمد على الربح المالي .(16)

الخاتمة:

تناول موضوع الدراسة جانبا مؤثرا في الاقتصاد على الصعيدين المحلي و الدولي ، و هو ظهور تقنية ما يعرف بالعملات الافتراضية ، التي ظهرت مؤخرا في التعاملات المالية العالمية ، الأمر الذي آثار جدلا بين الاقتصاديين و الفاعلين ، بسبب غموض هذا النوع من العملات ، و من خلال البحث تبين أن هذا النوع من العملات ليس لها وجود مادي ، و أن تداولها يتم خارج اطار التنظيم القانوني و المؤسسي و أنها خارج اطار الرقابة و المتابعة ، الأمر الذي يجعل تزايد انتشارها و تداولها محلا للمحاذير والمخاطر ، كما أن ما لا يمكن انكاره أن هذا النوع من العملات خفف المركزية في التعاملات المالية ، و اعطى لها وسيلة أسرع في الانجاز ، الأمر الذي يشكل فائدة و تطورا مطلوب في مسارات التجارة الدولية . و كما هو الحال في كل الظواهر التي تقع محل الجدل، فإن المقارنة بين المميزات و المخاطر ، و السلبيات و الايجابيات

أمر بات يفرض نفسه في مسألة وجود العملات الافتراضية ، و أهمية ادخالها بشكل أو بآخر في اطار التنظيم المؤسسي و القانوني حال تبيّن أنها تشكّل وسيلة مهمة للتسهيل تبادل التجارة الدولية .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــــش :

[1] ـ أثير صلاح ابراهيم إبراهيم ، التنظيم القانوني للعملات الرقمية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الوسط ، كلية الحقوق ، 2021 ، ص 24 .

[2] ـ هالة كمال ،هل هو تمهيد لمستقبل الأموال " العملات الرقمية ، تعريفها و أنواعها و كيفية الاستثمار فيها ، يوليو 2024 ، على الرابط : - www.sharjah24.ae

[3] - European Central Bank , 2012 , P.13

[4] ـ عبدالله لعور &عبدالرزاق كبوط ، العلاقة بين النقود الالكترونية ، العملات الرقمية ، العملات الافتراضية و العملات المشفرة ، البحث في المفهوم ، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 9

[5] - European Central Bank , 2015 , P4 .

[6] - European Banking Authority , 2014 , P 11

[7] ـ [1] ـ عبدالله لعور &عبدالرزاق كبوط ، العلاقة بين النقود الالكترونية ، العملات الرقمية ، العملات الافتراضية و العملات المشفرة ،البحث في المفهوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[8] ـ نبذه عن تاريخ بيتوين و العملات المشفرة ، مارس 2026 ، على الرابط : www.ledger.com

[9] ـ اسماء سالمين العرياني ، العملات الافتراضية ، حقيقتها و تكييفها و حكمها الشرعي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد الأول ، 2021 ، ص 114 .

[10] ـ معلومات عن تاريخ نشأة العملة الرقمية و أشهرها ، على الرابط : - www.twinkl.com.sa

11- جيفريدا رز براون ، ماهي العملة الافتراضية ؟ شرح أنواعها و مزاياها و عيوبها ، 2025 ، على الرابط : www.Investopedia.com

12- كردودي صبرينة ، عطية حليمة ، السبتي و سيلة ، العملات الافتراضية : حقيقتها و آثارها الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، المجلد 9 ، العدد 2 ، 2020 ، ص 121

13- كردودي صبرينة ، عطية حليمة ، السبتي و سيلة ، العملات الافتراضية : حقيقتها و آثارها الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 122

14- جيفريدا ر. براون ، ماهي العملة الافتراضية ؟ شرح أنواعها و مزاياها و عيوبها ، 2025 ، على الرابط : www.Investopedia.com

15- جيفريدا ر . براون ، نفس المرجع السابق .

16- كردودي صبرينة ، عطية حليمة ، السبتي و سيلة ، العملات الافتراضية : حقيقتها و آثارها الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 130 .